العرب
الخميس 2021/10/21
السنة 44 العدد 12216

# السياسات النقدية لإصلاح الاقتصاد تنقلب ضد أردوغان

## صندوق النقد يؤكد خطورة الأوضاع المالية لتركيا بسبب تراكم الأخطاء في إدارة الملف الاقتصادي

يراقب المحللون التأثيرات العميقة للسياسات النقدية والمالية التي تتبعها تركيا والتي من المرجح أن تدفع بالاقتصاد نحو طريق مسدود ستكون ارتداداته كارثية على المدى البعيد رغم المؤشرات التي تظهر أن النمو يتعافى، في وقت يتكشف فيه حجم الفقاعة الكبيرة التي ولدتها الطموحات الجامحة للرئيس رجب طيب أردوغان.

وضع مأزوم يزيد من هموم الأتراك

أنقرة – تواجه السياسة النقدية في تركيا الكثير من المطبات بعد أن خلفت أزمات اقتصادية حادة طيلة السنوات الثلاث الأخيرة كان سببها حسب المحللين استمرار تدخل الرئيس رجب طيب أردوغان فيها حتى يطبق برنامجه الاقتصادي المثير للجدل.

وتعرضت هذه السياسة إلى عدة انتكاسات؛ فلم تتمكن الحكومة أو حتى البنك المركزي من وقف زيادة التضخم من رقمين، والذي يبلغ نحو 20 في المئة، كما فشلت السياسات المالية في توفير الدخل الكافي للمواطنين الذين هم في أمس الحاجة إليه.

ديزموند لاشمان

**الرئيس أردوغان مُصر على تقويض الثقة في الاقتصاد التركي**

روجر كيل

**على الصعيد الاقتصادي تشهد تركيا تدهورا منذ 2013**

وفي ظل مساعي أردوغان لفرض سياسة نقدية تقوم دوما على التناقضات، بحسب الخبراء، فقد تسبب في نهاية المطاف في أزمة قاسية لليرة بعد تراجعها التاريخي أمام الدولار مؤخرا، كما أنه يحاول تحميل سياسات المركزي مسؤولية التدهور الاقتصادي، دون أن يمتلك جرأة الاعتراف بأخطائه.

ويرى الخبير الاقتصادي ديزموند لاشمان، أحد كبار زملاء معهد المشروع الأميركي لأبحاث السياسة، في تقرير نشرته مجلة "ناشونال انتريست" الأميركية أن أردوغان مازال يلعب بالنار.

وقال "رغم تحذيرات صندوق النقد الدولي الأكثر وضوحا بالنسبة إلى المخاطر الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها تركيا، يبدو أردوغان في طريقه إلى التسبب في أزمة نقدية كبيرة للغاية بتمسكه بأكثر آراء السياسة الاقتصادية غرابة، وبالتدخل في إدارة المركزي".

وأوضح لاشمان، الذي كان نائبا سابقا لمدير إدارة تطوير ومراجعة السياسات بالصندوق، أنه من المؤكد أن ذلك سوف يكلف الاقتصاد التركي غاليا وسيدفع أردوغان بسببه ثمنا باهظا في الانتخابات الرئاسية المقررة في عام 2023.

وفي لهجة حادة غير معتادة يؤكد أحدث تقرير للصندوق عن الاقتصاد التركي أن مواطن الضعف الخارجية التي كانت تعاني منها تركيا بالفعل زادت سوءا بسبب الجائحة.

وأشار خبراء الصندوق في تقرير إلى أن ما يقلقهم بوجه خاص هو حقيقة أن احتياطيات تركيا من النقد الأجنبي تقدر بالسالب الآن، وهناك احتياجات كبيرة للغاية للتمويل الخارجي نتيجة سنوات كثيرة من حالات العجز في الحسابات الجارية الخارجية.

ومع ترجيح إمكانية قيام الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي) في القريب العاجل بتقليص برنامجه الخاص بشراء السندات، يرى صندوق النقد أن الوقت الآن غير مناسب لقيام تركيا بتجربة سياسات نقدية غير تقليدية.

ويعتقد الصندوق أنه من الأفضل أن تستعد تركيا لمواجهة مشكلة التضخم فيها، واجتذاب رأس المال الخارجي لدعم العملية المحلية المنهارة بعد أن بلغ سعر صرف الدولار نحو 9.3 ليرة وهو أسوأ تراجع لها، من خلال رفع معدل الفائدة إلى مستوى يكون إيجابيا في ما يتعلق بظروف التضخم.

ويشير خبراء إلى أن تحذيرات صندوق النقد يبدو أنها لم تحرك ساكنا لدى أردوغان حتى الآن، ورغم أن الليرة فقدت حوالي 20 في المئة من قيمتها منذ بداية العام يواصل تمسكه باعتقاده الخاطئ في أن ارتفاع معدل الفائدة هو سبب ارتفاع معدل التضخم، مما دفعه إلى مواصلة حث المركزي على خفض معدل الفائدة.

ويقول لاشمان "يبدو أردوغان كأنه مصمم على تقويض الثقة المحلية والدولية في الاقتصاد التركي، بالضغط بشدة على البنك المركزي".

وخلال العامين الماضيين قام بعزل ثلاثة من محافظي المركزي، وقام مؤخرا بتطهير البنك المركزي من أي عضو في مجلس الإدارة يميل إلى التصويت لصالح رفع معدل الفائدة.

وأدت إقالة ثلاثة من كبار أعضاء لجنة السياسة النقدية في المركزي الأسبوع الماضي إلى فقدان الليرة المزيد من قيمتها، وهي مخاطرة لا تحظى بالقبول لدى المستثمرين المحليين والأجانب.

ونتيجة لذلك أصبح محافظ المركزي الحالي شهاب قاوجي أوغلو، الذي يشارك أردوغان رأيه بخصوص معدل الفائدة، يتمتع بمطلق الحرية في تنفيذ طلب الرئيس التركي بالنسبة إلى خفض معدل الفائدة.

وفي حقيقة الأمر فإن اتباع سياسة خفض معدل الفائدة وتقويض استقلال المركزي ليس بالأمر الجيد الذي يمكن إنجازه وسط أزمة عملة.

ومن المؤكد أنه من الخطأ القيام بذلك في وقت نفدت فيه الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي، وأصبحت فيه الودائع الدولارية تشكل 60 في المئة من إجمالي ودائع البنك، ويعاني قطاع الأعمال من مشكلة سداد ديون خارجية كبيرة.

وآخر شيء يمكن أن يتحمله أردوغان هو حدوث أزمة عملة شاملة، من المؤكد أنها سوف تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم من معدله المرتفع بالفعل حاليا.

ويرى لاشمان أن من حسن حظ الاقتصاد العالمي أن صلة باقي النظام المالي العالمي المباشرة بمخاطر الاقتصاد التركي محدودة.

ومع ذلك يتعين عدم التهاون في السياسات، حيث أنه من الممكن أن يعتبر المستثمرون أي انهيار اقتصادي تركي محتمل بمثابة تحذير بالنسبة إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة الأخرى المعرضة للخطر. ولسوء الحظ فإن النظام المالي العالمي يرتبط بتلك الاقتصاديات أكثر من ارتباطه بتركيا.

ويعاني سوق العملات الأجنبية التركي للعام التاسع على التوالي من انخفاض مستواه، بعد أن خسر أكثر من 80 في المئة من قيمته، وهي الأسوأ في الأسواق الناشئة بعد عملة البيزو الأرجنتينية.

وهناك مخاطر فعلية بشأن احتمال هروب المستثمرين من السوق المحلية، وهؤلاء يحتفظون الآن بأقل من 5 في المئة من مخزون ديون السلطات بالعملة المحلية، انخفاضا من حوالي 30 في المئة في عام 2013.

وقال روجر كيل، كبير الاقتصاديين الإقليميين بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، لوكالة رويترز في وقت سابق "على الصعيد الاقتصادي تشهد تركيا تدهورا منذ 2013".

# مُخلفات الإغلاق تهدد المطاعم الشعبية في الأردن بالتوقف التام

عمان – دفعت تداعيات أزمة كورونا الآلاف من المطاعم الشعبية في الأردن إلى الاغلاق والانسحاب من السوق، فيما لجأ بعضها إلى الانسحاب من الفئة الشعبية والتوجه نحو ضريبة المبيعات وتعويم الأسعار.

ووفق نقابة أصحاب المطاعم والحلويات الأردنية، فإن أكثر من ألفي مطعم أغلق خلال الفترة الماضية وما يزيد عن 15 في المئة توجه نحو ضريبة المبيعات من أصل 20 ألف مطعم كانت تعمل في السوق قبل الجائحة.

وترى النقابة أن رفع أسعار مأكولاتها الشعبية بنسب تتراوح بين 5 و10 في المئة، يعد مطلبا عادلا للتخفيف من الأعباء التي أثقلت كاهل المطاعم للحفاظ على استمرارية عملها.

وتأتي المطالبة برفع الأسعار بعد تعرض قطاع المطاعم الشعبية والحلويات لخسائر كبيرة بملايين الدنانير، فضلا عن تسريح الآلاف من الأيدي العاملة في القطاع، الذي يشغل ما يزيد عن 350 ألفا نصفهم عمالة محلية.

وأكد نقيب أصحاب المطاعم والحلويات عمر العواد أن نسبة الزيادة التي تطالب بها النقابة لن تزيد سعر أصناف المطاعم الشعبية بشكل ملحوظ على المستهلكين.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى العواد قوله إن "على وزارة الصناعة والتجارة النظر إلى المطالب باهتمام لإنقاذ القطاع، لاسيما بعد الارتفاع الكبير على مدخلات الأنتاج وكلف التشغيل".

وكانت النقابة قد رفعت طلباً لوزارة الصناعة والتجارة والتموين، لرفع أسعار مأكولات المطاعم الشعبية حت تتمكن من مواجهة الأزمة.

وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة ينال البرماوي، أنه يتم حاليا دراسة الطلب بما يحقق مصلحة المستهلك وأصحاب المطاعم في آن واحد، متوقعا صدور نتائجها قريبا.

وأشارت مطاعم شعبية، إلى أن الارتفاع في كلفة الإنتاج، طال الأرز والزيت وملح الليمون والخضار بمختلف أصنافها واللوز، ومواد الإنتاج والتغليف البلاستيكي.

وقدمت النقابة عرضا تضمن زيادة طفيفة جدا ولعدد محصور من الأصناف، بالإضافة إلى عدد من التعديلات الشكلية على القائمة من حيث المسميات والأوزان لضمان الموازنة بين مصلحة القطاع والمستهلك معا.

ويقول العواد إن البلاغ الحكومي الأخير الذي يمنع تواجد أكثر من 10 أشخاص على طاولة واحدة داخل المطعم، وتواجد أكثر من 15 شخصا على طاولة واحدة في ساحات المطعم الخارجية، ووجود مسافة بين الطاولات لا تقل عن مترين في جميع الأحوال زاد من أعباء القطاع.

وقبل الأزمة الصحية، كانت الأسعار منخفضة وتتراوح بين 10 و15 في المئة على القائمة الشعبية منذ 2016 نتيجة تراجع أسعار مدخلات الإنتاج.

وأكد العواد أنه منذ ذلك الحين لم يتم تعديل الأسعار على الرغم من ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج فضلا عن تداعيات فايروس كورونا على القطاع.

ومع أن القطاع ملتزم بالأسعار الشعبية رغم الأوضاع الصعبة التي تواجهه، لكن الكثير من المطاعم لم تعد قادرة على الاستمرار في ظل هذه الأوضاع وأنها أوشكت على الإفلاس لعدم قدرتها على الإيفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها.

عمر العواد

**منذ العام 2016 لم يتم تعديل الأسعار رغم ارتفاع التكاليف**

وكان ممثل قطاع المواد الغذائية في غرفة تجارة الأردن رائد حمادة، قد طالب بتخفيض ضريبة المبيعات وبدل الخدمات على قطاع المطاعم غير المصنفة سياحيا على غرار ما حصلت عليه المطاعم السياحية من 16 إلى 8 في المئة، وبدل الخدمات من 5 إلى عشرة في المئة لتحقيق المنافسة العادلة بين المنشآت التي تعمل تحت مظلة القطاع.

ويرى أن تخفيض ضريبة المبيعات ينعكس إيجابا على تراجع الأسعار، وسيكون المواطنون هم المستفيدون بالدرجة الأولى من تبعات هذا القرار.

وكانت الحكومة قد قررت في وقت سابق العام الجاري تخفيض ضريبة المبيعات وبدل الخدمة على قرابة 1500 مطعم سياحي.

وتتمتع المطاعم الشعبية في الأردن بإعفاءات من ضريبة المبيعات البالغة 16 في المئة مقابل بيع منتجاتها بأسعار مخفضة بتنسيق بين وزارة الصناعة والتجارة والتموين ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات بهدف تخفيف الأعباء عن الشرائح الفقيرة ومتدنية الدخل.

محلات بلا زبائن

# أكبر بنوك دبي يحاول تحسين جودة الأصول

دبي – أعلن بنك الإمارات دبي الوطني الأربعاء عن ارتفاع في أرباحه منذ بداية العام الجاري، وهو يسعى لتحسين جودة الأصول التي تراجعت بسبب قيود الإغلاق التي تأثرت بها الإمارة وباقي إمارات الدولة.

وقال أكبر بنك في دبي إن أرباحه على مدى تسعة أشهر ارتفعت بنسبة 29 في المئة إلى 7.3 مليار درهم (مليارَي دولار) بينما تراجعت مخصصات اضمحلال القيمة بنسبة 42 في المئة.

وبلغت نسبة القروض المتعثرة في الفترة الفاصلة بين يناير وسبتمبر الماضيين 6.2 في المئة دون تغيير عن العام السابق.

وقال بنك الإمارات دبي الوطني إنه سجل ربعا قياسيا في الطلب على القروض الشخصية وبطاقات الائتمان مقارنة بالعام الماضي، وذلك في الفترة بين يوليو وسبتمبر الماضيين.

في المقابل انخفضت تكلفة المخاطرة، أو نسبة المخصصات الجديدة لخسائر القروض إلى إجمالي القروض، إلى 106 نقاط أساس اعتبارا من الثلاثين من سبتمبر الماضي، من 176 نقطة أساس في العام السابق، لتصل إلى مستوى الحد الأدنى لما قبل نطاق الجائحة.

وقال المدير المالي للمجموعة باتريك سوليفان في بيان "تظل الموازنة العامة للبنك قوية للغاية مع المزيد من التحسن في رأس المال والسيولة وجودة الائتمان" خلال الربع الثالث.

وجنت دبي، التي بدأت معرض إكسبو العالمي بتكلفة 7 مليارات دولار هذا الشهر، فوائد إعادة الافتتاح بشكل أسرع بعد أن أدى الوباء إلى شل حركة التجارة والسفر.

وفي حين أن ارتفاع أسعار النفط يعني أيضا نعمة لدولة الإمارات، والتي تعد دبي جزءًا منها، حذرت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية من أن السياحة الضعيفة من المرجح أن تظل عبئًا على اقتصاد المركز التجاري للشرق الأوسط لفترة طويلة.

وقال شاين نيلسون الرئيس التنفيذي للبنك إن "الانتعاش الاقتصادي القوي في دولة الإمارات ساهم في زيادة الطلب على قروض الأفراد، بوتيرة غير مسبوقة".

وأشار إلى أنّ المجموعة ستواصل توسعها على الصعيد الدولي خلال الفترة المقبلة من خلال افتتاح فروع إضافية جديدة في السعودية، والحصول على موافقة لافتتاح المزيد من الفروع في الهند، فضلاً عن تحقيق نتائج مالية قوية في تركيا.

شاين نيلسون

**الانتعاش القوي في الإمارات ساهم في زيادة الطلب على القروض**

وأكد نيلسون أن دخل العمليات الدولية يشكل حاليا نسبة 36 في المئة من إجمالي دخل المجموعة.

وبدأ البنك المركزي الإماراتي في إنهاء برنامج الدعم الاقتصادي الذي تم إطلاقه لمواجهة الجائحة، حيث ساعد في كبح المخاطر بالنسبة إلى المقرضين. ومن المرجح أن يؤدي سحب تدابير التحفيز إلى الكشف عن تأثير الوباء على الشركات الأضعف.